

دور البعد البيئي في المخططات التوجيهية ومخططات شغل الأراضي
دراسة حالة: أدوات التعمير لبلدية بئر العاتر- الجزائرعيسى عياد قريب^{أ*}

قسم الهندسة المعمارية، جامعة تبسة، الجزائر.

The role of the environmental dimension in the master plans and land use plans

Case Study: Urbanism Tools of the Commune of Bir El Ater. Algeria

Aissa ayed Grib^{أ*}^أ Tebessi University, Tebessa, Algeria.

ملخص البحث	معلومات عن البحث
يندرج البحث في إطار الاهتمام المتزايد لحماية البيئة والحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتطرق بالدرس والتحليل لإشكالية حماية البيئة في الجزائر من منطلق تحليل دور منظومة التخطيط الحضري وتبيان مساهمتها في هذا الموضوع، في هذا السياق يركّز البحث على دراسة أدوات التعمير في الجزائر كنموذج لتقييم دور وعلاقة التخطيط الحضري بحماية البيئة. ويهدف لرسم التصورات الرامية لتقويم مسار التخطيط الحضري بما يضمن إدماج البعد البيئي في معالجة مختلف المشاكل المطروحة لاسيما داخل المجالات العمرانية. أعدّ البحث وفق مقارنة تحليلية للجانب النظري، تناولت موضوع حماية البيئة في بعدها الدولي والمحلي والخوض في آليات وأدوات التعمير المطبقة في الجزائر، وفي الجانب الميداني سبق البحث لدراسة حالة مدينة بئر العاتر من خلال تحليل وكشف دور كلاً من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي في حماية البيئة.	تاريخ الاستلام: ٢٣/٥/٢٠٢٠ تاريخ القبول: ٢٦/٧/٢٠٢٠
خُصّ البحث لاختلاف الفكر النظري لحماية البيئة عن الإطار التشريعي والتخطيطي المطبق، وتوصلت الدراسة لمحدودية دور المخطط التوجيهي في حماية البيئة، واقتصره على وضع بعض اللوائح والإرشادات المتعلقة بسلامة السكان، وكذلك بيّن البحث نقص ملحوظ في إعداد مخططات شغل الأراضي وتوجيه الدراسات لعمليات التوسع والتهيئة الحضرية، وعلى ضوء هذه النتائج قدّمت بعض التوصيات لتدعيم الجانب التشريعي بما يضمن مستويات مقبولة لحماية البيئة واستحداث الآليات المناسبة لذلك.	الكلمات المفتاحية حماية البيئة، التخطيط الحضري، أدوات التعمير، المخطط التوجيهي، بئر العاتر

Abstract

The research falls within the framework of the growing interest in protecting the environment and the urgent need to achieve sustainable development, and deals with the study and analysis of the problem of environmental protection in Algeria from the perspective of analyzing the role of the urban planning system and showing its contribution to this topic, in this context the research focuses on studying the urbanism tools in Algeria as a model for assessing the role and relationship of urban planning to environmental protection. It aims to draw perceptions aimed at evaluating the path of urban planning in a way that ensures the integration of the environmental dimension in addressing the various problems presented, especially within urban space.

The research was prepared according to an analytical approach to the theoretical side, which dealt with the issue of environmental protection in its international and local dimension and delving into the urbanism mechanisms and tools applied in Algeria. On the field side, the research was conducted to study the case of the city of Bir El-Ater by analyzing and revealing the role of master plans and land use plans in protecting the environment.

The research concluded that the theoretical concept of environmental protection differs from the applied legislative and planning framework, The study found the limited role of the master plan in protecting the environment, and it was limited to setting some regulations and guidelines related to the safety of the population, The research also showed a marked lack of preparation of land use plans and directing studies for urban expansion and urban planning. In light of these results, some recommendations were made to support the legislative side in a manner that ensures acceptable levels of environmental protection and to devise appropriate mechanisms for that.

Keywords

Environmental Protection,
Urban Planning, Urbanism
Tools, Master plan. Bir El
Ater

* بيانات التواصل:

قسم الهندسة المعمارية، جامعة تبسة الجزائر.
البريد الإلكتروني: tebessa.dz-aissa.grib@univ (عيسى عياد قريب)
جميع الحقوق محفوظة لجامعة أم القرى © ٢٠٢٠ / ١٦٨٥-٤٧٣٢ / ١٦٨٥-٤٧٤٠.

١. مقدمة:

يعتبر موضوع حماية البيئة من المواضيع الهامة والحساسة التي توليها الأوساط الدولية اهتماما متزايدا، بسبب مخاوف من التلوث والتغيرات المناخية التي يتعرض لها كوكب الأرض، ويتجلى هذا الاهتمام من خلال تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات الدولية برعاية منظمة الأمم المتحدة. وقد ارتبط مفهوم حماية البيئة بالتنمية منذ مؤتمر ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro) بالبرازيل المنعقد سنة ١٩٩٢ إزاء ما تخلفه عمليات التنمية من أضرار على الموارد الطبيعية وأخطار تهدد صحة وسلامة السكان، وفي هذا السياق تسعى الجزائر على غرار دول العالم لبلوغ الاهداف المنتظرة من التنمية والحد من التلوث البيئي في مسعى تتداخل فيه أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وباعتبار أن أغلب مشاكل التلوث البيئي تقع في المجالات الحضرية لأسباب مختلفة منها النمو السكاني الذي يزيد في حاجة السكان لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، والذي ينجم عنه أيضا استهلاك مفرط للموارد الطبيعية، وكذلك منها توطن الأنشطة الصناعية والتجارية بالمدن وضواحيها، حيث أشارت بعض الدراسات أن "قطاع التصنيع يساهم لوحده في ٧٥% من التلوث الإجمالي للبيئة" (عزوز وآخرون، ٢٠٠١)، هذه الأسباب وغيرها جعلت الأوساط الحضرية عرضة للتلوث وللأخطار المختلفة التي تهدد حياة السكان وللحد من هذه المخاوف تأخذ الدول على عاتقها مسؤولية حماية البيئة لكسب الرهان من مختلف أشكال التلوث، بتسخير الوسائل الضرورية واستحداث الآليات التقنية لمواكبة التطورات الاقتصادية وتحسين رفاهية عيش السكان بما يضمن أعلى درجة لحماية البيئة.

٢. إشكالية وفرضية البحث وأهدافه:

تفتقر أدوات التعمير للمضمون التقني الذي من شأنه ضمان تخطيط إيكولوجي في برمجة الأحياء السكنية، ومعالجة النقائص المسجلة على مستوى الأحياء الموجودة، وفي هذا الإطار يهدف البحث لدراسة المخاطر البيئية التي تهدد مدينة بئر العاتر بولاية تبسة الواقعة شرق الجزائر، كحالة دراسية ونموذجا لمختلف التجمعات السكانية التي تعاني من مشاكل بيئية؛ بالبحث عن الدور والمهام المنوطة بمنظومة التخطيط الحضري وتقييم مساهمتها الفعلية تجاه هذه المسألة، وعليه تم طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى مساهمة منظومة التخطيط الحضري في حماية البيئة ؟

- ما هو الدور الحقيقي لأدوات التعمير ومدى نجاعتها في معالجة المخاطر التي تهدد البيئة ؟

وتتمثل فرضية البحث في أن منظومة التخطيط الحضري تُعدُّ مرجعا أساسيا للتسيير المجالي والحضري للمدن، فهي تضمن برمجة عمرانية تتماشى مع الزيادة السكانية بتخصيص المساحات العقارية اللازمة دون الاهتمام المطلوب بالجوانب البيئية.

٣. منهجية البحث:

اعتمد البحث على أسلوب الدراسة النظرية والبحث الميداني عبر مرحلتين أساسيتين، تطرق في الجانب النظري لموضوع حماية البيئة والإمام بمختلف الجوانب المرتبطة بها، وركز على تحليل جوانب التخطيط الحضري والتشريع البيئي الذي انتهجته الجزائر في هذا المجال خاصة بعد ١٩٩٠. وفي دراسة الحالة اعتمد البحث على العمل الميداني والاستقصاء لدى الجهات الفاعلة من خلال دراسة أدوات التعمير لبلدية بئر العاتر، وتتضمن هذه المرحلة تحليل محتوى

المخطط التوجيهي ومخططات شغل الأراضي واستظهار مختلف التوصيات المنبثقة عنهما في موضوع حماية البيئة.

٤. مفهوم البيئة:

أشار (أبو العلاء، ٢٠٠٩) إلى أن "البيئة مصطلح معاصر لم يظهر إلا مع ظهور الفكر البيئي الذي هو وليد العصر الحديث"، ويضيف في نفس الورقة البحثية "لفظ البيئة يقترب من لفظ Echology اللاتيني؛ الذي يعني الدراسة العلمية لعلاقات الكائنات الحية بوسطها الطبيعي، أما عالمي الايكولوجيا: الكائن الحي باعتباره جوهر البيئة، وارتبط تعريفها للبيئة بالتركيز على الجوانب الحيوي للبيئة حيث أشارا "يعتبر علم البيئة دراسة توزيع ووفرة الكائنات الحية" (Herbert, Birch, 1954)، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بستوكهولم سنة ١٩٧٢ حول البيئة البشرية، فإن البيئة هي "ذلك الرصيد من الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما ومكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته" (مشان، ٢٠١٣). ويمثل هذا المؤتمر محطة تاريخية هامة لطرح ومناقشة موضوع البيئة البشرية، "يمثل إعلان ستوكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها" (HÄNDEL, 2012)، أما البيئة الحضرية فقد عرفت على أنها "الفهم القائم على النظم للعناصر الإحيائية والمادية التي تحدث في المناطق الحضرية، وتتعرف بالتفاعلات بين النظم الطبيعية والنظم الاجتماعية والثقافية" (الأمم المتحدة، ٢٠١٦).

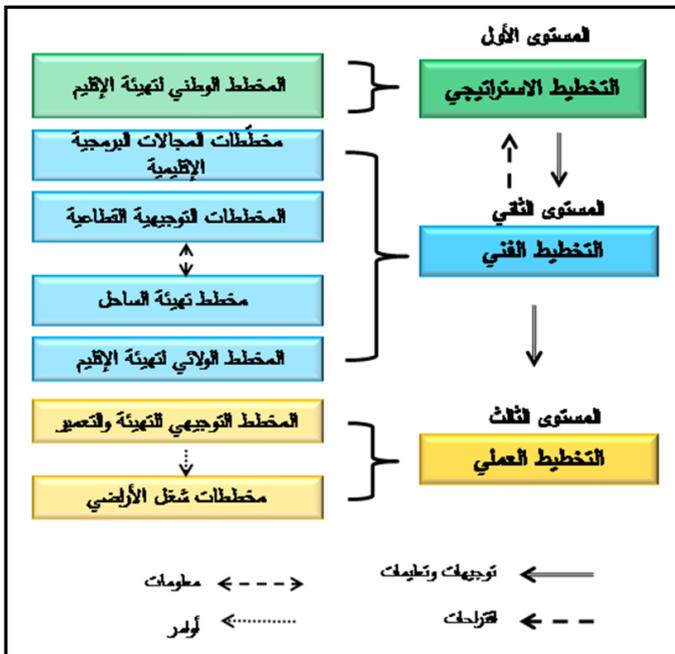
أما في الجزائر فقد عرّف المشرع البيئة في القانون رقم ١٠/٠٣ المؤرخ في ١٩/٠٧/٢٠٠٣ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث نصت المادة الرابعة منه على أن "البيئة تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية" (قانون حماية البيئة، ٢٠٠٣).

٥. أبرز المؤتمرات الدولية لحماية البيئة:

تشير بعض الدراسات لوجود أكثر من ٥٠٠ معاهدة دولية، وعدد لا يقل أهمية من الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة، ويرجع تاريخ ٦٠% منها إلى فترة ما بعد ١٩٧٢ السنة التي عقد فيها مؤتمر ستوكهولم، ونسلط الضوء في هذا الصدد على مؤتمرين هامين على غرار باقي المؤتمرات والندوات الدولية التي اهتمت بموضوع حماية البيئة، نظرا للأثار الايجابية والتوجهات المنبثقة عنهم التي تبناها القانون الدولي لحماية البيئة.

١. مؤتمر ستوكهولم (Stockholm) ١٩٧٢:

حسب تقرير الأمم المتحدة فإنه: "يمثل مؤتمر ستوكهولم أول استعراض دقيق للأثر البشري الشامل على البيئة، فيما يشكل محاولة لصياغة نظرة عامة وأساسية على الأسلوب الذي يتيح التصدي لتحدي الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها" (HÄNDEL, 2012). وفي أعقاب هذا المؤتمر تم إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وزاد الوعي العالمي للمحافظة عليها؛ عن طريق تبني العديد من الدول لتوصيات المؤتمر والعمل بها، وانعكس ذلك بالإيجاب في استحداث النصوص القانونية والهيئات المحلية المكلفة بالبيئة.



شكل (١): يوضح مستويات التخطيط الإقليمي والحضري بالجزائر

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢٠

هذا المستوى الأخير من التخطيط تضمنه القانون رقم ٢٩/٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/١٢/٠١ المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم سنة ٢٠٠٤ والذي كرس الأهداف الدستورية في مجال تهيئة وتسيير المدن وفق نهج متعدد الفاعلين ومتعدّد القطاعات، كما واكب التشريع البيئي نفس التوجهات الجديدة ووفقا لمتطلبات التنمية المستدامة، حيث صدر القانون رقم ٣/١٠ المؤرخ في ٢٠١٠/٠٧/١٩ المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وهو تشريع ينسجم مع جملة الإصلاحات الدستورية ويتوافق مع الأهداف التي اقتضتها قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الصادر سنة ٢٠٠١، وقد تم تعزيز هذه الجهود على الجانب المؤسسي؛ باستحداث عدة هيكل إدارية على المستوى المركزي والولائي لغرض تحقيق النتائج المرجوة من التنمية الاقتصادية بما يتوافق مع حماية البيئة والمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية، ويبين الجدول رقم (١) تلخيصاً لأهم ما تضمنه التشريع البيئي والعمراني الذي تبنته الجزائر:

جدول (١): ملخص لتطور التشريع البيئي في الجزائر

أهم الأهداف والتوصيات المتعلقة بحماية البيئة	النص التشريعي
- تكريس التخطيط الحضري بما يضمن الموازنة بين مختلف مكونات البيئة. - استحداث أدوات للتهيئة والتعمير تتماشى مع مبدأ المحافظة على الموارد الطبيعية.	القانون رقم ٢٩/٩٠ المؤرخ في ١٩٩٠/١٢/٠١ المتعلق بالتهيئة والتعمير
- التأكيد على أن التنمية المستدامة وحماية البيئة خيار استراتيجي لتهيئة الإقليم. - ضمان تنمية الإقليم تنمية مستدامة حسب الاختيارات التي تقتضها التنمية. - تكييف أدوات التخطيط الإقليمي والحضري مع توجهات التنمية المستدامة.	القانون رقم ٢٠/٠١ المؤرخ في ٢٠٠١/١٢/١٢ المتضمن تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة
- حماية البيئة تقتضي تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة والوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار المحققة بالبيئة. - ترقية الاستعمال التكنولوجي للموارد الطبيعية واستعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء. - إشراك السكان وتدعيم الإعلام والتحسيس في تدابير حماية البيئة.	القانون رقم ٠٣/١٠ المؤرخ في ٢٠١٠/٠٧/١٩ المتضمن حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢٠

٢.٥. مؤتمر ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro) ١٩٩٢:

تم انعقاد المؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل شهر يونيو ١٩٩٢، بمشاركة ١٧٢ دولة وأطلق على المؤتمر "قمة الأرض"، وقد توجت أشغال المؤتمر بإنشاء لجنة التنمية المستدامة، فيما اعتمدت ثلاثة اتفاقيات رئيسية منها إعلان البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبيان مبادئ الغابات، كما تضمن الإعلان النهائي ٢٧ مبدأ وضعت العنصر البشري ضمن أولويات التنمية الاقتصادية، وتم وضع الحق في التنمية ضمن سياق بيئي يجب المحافظة عليه بالمحافظة على ديمومة الموارد الطبيعية، وعدم إلحاق الضرر بمقدرات الأجيال القادمة وهو في الحقيقة ما تضمنه مفهوم التنمية المستدامة الذي يركز على ثلاثة مبادئ اجتماعية واقتصادية وبيئية.

٦. علاقة التخطيط الحضري بحماية على البيئة:

يرتبط التخطيط الحضري ارتباطاً وثيقاً بتخطيط المدن والمجالات الحضرية؛ ويسعى لإيجاد الظروف الملائمة والوسط المناسب لضمان سلامة وأمن السكان، عن طريق تنظيم وترشيد استعمالات الأرض بما يحفظ الموازنة بين مختلف مكونات النظام البيئي، ويشير أحد الباحثين بأن "تخطيط المدن فن وعلم تنظيم استعمالات الأرض وتحديد صفات ومواقع الأبنية وطرق النقل والمواصلات بشكل يضمن أعلى درجة عملية من الاقتصاد والراحة والجمال" (الحيدري، ٢٠٠٢)، كما ينتظر من القائمين على التخطيط والفاعلين في المجال الحضري العمل على انسجام الأهداف المنتظرة من المخططات مع الوسط الطبيعي والنظام البيئي، حيث بين أحد الباحثين أنه "يتولى المختصون في تخطيط العمران مسؤولية تخطيط استعمالات الأرض والخدمات بنوعها المجتمعية والبنية الأساسية في المدن والأرياف وفق معايير وأسس تتوافق مع كثافة السكان وطبيعة توزيعهم وتنسجم مع الوضع الطبيعي والبيئي والاجتماعي السائد" (زغير الأسدي وآخرون، ٢٠٠٧)، ويضيف باحث آخر أن الهدف من التخطيط العمراني يكمن في "الاهتمام بالتنظيم الشامل للمدن والمستقرات البشرية، لإيجاد بيئة حقيقية ومتكاملة للإنسان" (حيدر ماجد، ٢٠١٤).

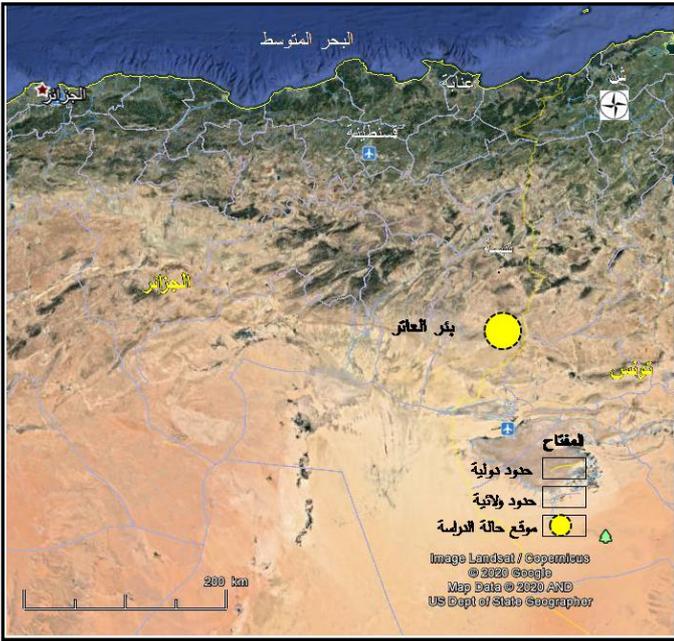
٧. الآليات التشريعية والتخطيطية لحماية البيئة في الجزائر:

ازداد الوعي العالمي تجاه حماية البيئة لاسيما بعد مؤتمر ريو دي جانيرو أين اندمجت العديد من الدول ضمن المساعي الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، وأشير أنه "بذلت مجهودات كبيرة بعد فترة التسعينيات من أجل تحقيق تخطيط إقليمي يدمج الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، خاصة البعد البيئي الذي يعكس الدور الذي تلعبه مخططات التهيئة الإقليمية في حماية البيئة" (Pierre André وآخرون، 2010).

في الجزائر؛ صيغت كل القوانين التي جاءت تباعاً وفق توجهات التعديل الدستوري لسنة ١٩٨٩، والذي أدخل إصلاحات عميقة على النهج السياسي المتبع، حيث انتقلت بموجبه البلاد من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، إذ يتفرع التخطيط الإقليمي على ثلاث مستويات رئيسية منها: التخطيط الاستراتيجي الذي يشمل كامل التراب الوطني وله أداة ممثلة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أما المستوى الثاني فهو التخطيط الفني وله أدواته التخطيطية نذكر منها مخططات المجالات البرمجية الإقليمية ومخططات تهيئة الولايات وهو يشمل الأقاليم الجغرافية المتباينة للبلاد، أما المستوى الثالث فهو التخطيط العملي ممثلاً في أدوات التخطيط الحضري، نذكر منها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي ويشمل الأقاليم البلدية والمدن والأحياء السكنية. كما يبيّنه بالشكل رقم (١).

١.٧ دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حماية البيئة:

حيث استهلكت المدينة المجالات العقارية المخططة وتجاوزت حدود ومساحة المحيط العمراني التي حددها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بـ ١٠٤٢ هكتارا سنة ١٩٩٤؛ لتصبح تقدر بـ ١٩٧٩ هكتارا سنة ٢٠١٤ بعد مراجعة دراسة هذا المخطط، وتعاني مدينة بئر العاتر كغيرها من المدن الجزائرية من عدة مشاكل؛ أبرزها تتعلق بالبيئة والمحيط الحضري.



شكل (٢): صورة بالأقمار الصناعية توضح موقع مدينة بئر العاتر.

المصدر: Google Earth ومعالجة الباحث، ٢٠٢٠.

٩. العناصر المهددة للبيئة بمدينة بئر العاتر:

من الناحية البيئية هناك عدة عناصر تهدد سلامة المحيط الحضري لمدينة بئر العاتر؛ فبعد الاطلاع على مختلف الخرائط وتقارير الدراسات العمرانية المنجزة تم تحديد العناصر الآتية:

٩.١ خزانات النفط:

توسط هذه الخزانات المدينة وتشغل مساحة ٧ هكتارات، وهي عبارة عن ثلاثة خزانات إسمنتية على شكل اسطوانات بحجم ٢٠٠ م^٣ للخزان الواحد، تتزود عن طريق أنبوب أرضي بقطر ٠,٢٠ م يربط هذه الخزانات بأربعة آبار نفطية تتواجد بأعالي جبل العنق بالجهة الغربية للمدينة على بعد ١٣ كلم، ويتم نقل المخزون فيما بعد عن طريق الصهاريج للقواعد النفطية بقاعدة "حاسي مسعود" جنوب الجزائر، وتشكل هذه الخزانات أخطارا مختلفة على الصحة والسكنية العمومية منها أخطار الحريق وأخطار تلوث الهواء بتبخر المواد النفطية.

٩.٢ الوحدات الصناعية:

تشكل هذه الوحدات الصناعية من أربع مطاحن للقمح وصناعة السميد ومصنع لأعلاف الحيوانات وكذا مستودعين لصناعة مواد البناء، وتبلغ المساحة المتوسطة لكل وحدة حوالي ٨٥٠٠ م^٢، وبشكل الضجيج وانتشار الغبار أهم الأخطار التي يمكن أن تلحق بالبيئة جراء استغلال هذه المنشآت.

٩.٣ محطات توزيع الوقود:

تتوزع هذه المحطات بمواقع مختلفة على حدود وأطراف المدينة، تبلغ المساحة المتوسطة لكل محطة بحوالي ٢٥٠٠ م^٢، منها ثلاث محطات تتواجد على

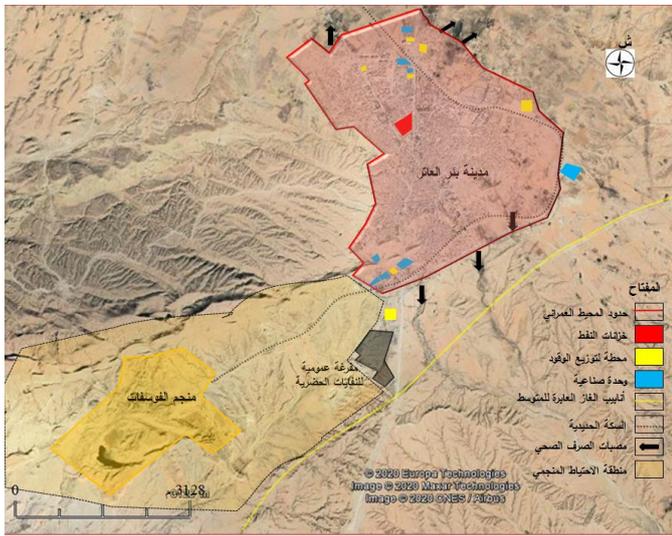
استحدث المخطط التوجيهي نهاية سنة ١٩٩٠ ضمن مسار الإصلاحات التشريعية المتعددة القطاعات، ويندرج في المستوى العملي من مستويات التخطيط الإقليمي بالجزائر، وهو أداة للتسيير المجالي وللتخطيط الحضري يضبط المساحات الأولية لمخططات شغل الأراضي ويحدد التوجيهات الأساسية لتهيئة الأراضي والشروط التي تسمح من جهة بترشيد استعمال المساحات، ووقاية النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر، ومن جهة أخرى بتعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية ذات المنفعة العامة، وقد أشار أحد الباحثين أن "المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالإضافة الى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد آفاق توسعه وعلاقاته الواسعة مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلفية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني" (التيجاني، ٢٠٠٠)، ورغم الدور النظري الثري لهذا المخطط في حماية البيئة إلا أن مقاربه إعداده وتنفيذه بقيت مرهونة بمركزية القرارات، وقد وضّح باحث آخر احتكار الدولة لإدارة وتسيير المشاريع التنموية ذات البعد الوطني "حافظت الدولة على دورها في إنتاج التنظيمات والبقاء كصاحب مشروع لبني التحتية الرئيسية وبعض التجهيزات العمومية" (SIDI BOUMEDINE، ١٩٩٩)، وهو ما يدرج ضمن وجهات النظر التي تقلل من دور أدوات التعمير في المحافظة على البيئة.

٢.٧ دور مخططات شغل الأراضي في حماية البيئة:

مخططات شغل الأراضي هي أداة تنفيذية للمخطط التوجيهي، تضبط بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء، وتحدد القواعد المتعلقة بالشكل الحضري ونوع البناءات المسموح بها وطبيعة استعمالها، "ويعنى مخطط شغل الأراضي بالمقاييس الصغرى والجوانب النوعية والأشكال العمرانية وتأطير عمليات التجديد وإعادة التأهيل والتكثيف" (سعيدوني، ٢٠١٦). وتتميز مخططات شغل الأراضي بخصوصية تنفيذية وذلك بمسيرة مختلف مراحل التخطيط الحضري والبرامج التنموية، كونها تُبعت على مراحل وأولويات تحددها الجماعات المحلية قرابة كل خمس سنوات، فهي معدة خصيصا لتنفيذ توجيهات المخطط العمراني الأعلى منها مستوى، وهو الأمر الذي قد يحول دون التكفل بمعالجة المشاكل البيئية على مستوى مضمون هذه المخططات (خرائط، لوائح، توصيات...) وتصبح مفرغة من محتواها في معالجة الإشكالات ذات الصلة بحماية البيئة.

٨. التعريف بمدينة بئر العاتر (مجال الدراسة):

تقع مدينة بئر العاتر جنوب ولاية تبسة بإقليم الشرق الجزائري، وهي مدينة حدودية مع الجمهورية التونسية تمثل همزة وصل بين عدة مدن بشمال البلاد وجنوبها ونقطة عبور بين داخل الجزائر وخارجها، وقد أُشير لتاريخ المنطقة القديم وارتباطها بالحضارة العاترية باحتضانها لأهم مواقع هذه الحضارة حسب ما يبيّنه (عمورة، ٢٠١٠). يقدر عدد سكان بلدية بئر العاتر حسب الإحصائيات البلدية لسنة ٢٠١٩ حوالي ١٠٠٥٢٨ نسمة، وتبلغ مساحة إقليمها الجغرافي ١٩٨٦ كلم^٢، وهي ذات خصوصية تجارية وصناعية بحكم موقعها الجغرافي وبفضل بعض الثروات الطبيعية التي تزخر بها خاصة مادة الفوسفات. من الناحية العمرانية تسيطر المدينة على مجمل المرافق العمومية وعلى حوالي ٩٠% من مجموع سكان البلدية، مما جعل منها قطبا عمرانيا وأكسبها ديناميكية حضرية متسارعة وجعل منها عاصمة لإقليم جنوب الولاية،



شكل (٣): يبين العناصر المهددة للبيئة بمدينة بئر العاتر

المصدر: Google Earth ومعطيات المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، ٢٠٢٠.

١.٠ دور المخطط التوجيهي لبلدية بئر العاتر في حماية البيئة:

قامت بلدية بئر العاتر سنة ١٩٩٤ بإعداد دراسة عمرانية تخص مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الأولي، ومن التوصيات والتوجيهات التي اقترها المخطط بعد المراجعة تجاه الأخطار البيئية السالفة الذكر نوجز النقاط الميمنة بالجدول رقم (٢):

الجدول رقم (٢): يبين دور المخطط التوجيهي تجاه العناصر المهددة للبيئة بحالة الدراسة

الرقم	العناصر المهددة للبيئة	توصية المخطط التوجيهي	آليات التنفيذ المقترحة
١	خزانات النفط	تحويل نشاط تخزين النفط وتخصيص الأراضي لوظائف سكنية وخدمية	مخطط شغل أراضي خاص
٢	الوحدات الصناعية	الإبقاء على هذه الوحدات كحالة موجودة لا يتم تحويلها، مع الإبقاء على إجراءات حماية البيئة أثناء ممارسة النشاطات	دراسات التأثير على البيئة
٣	محطات توزيع الوقود	الإبقاء على هذه الوحدات كحالة موجودة لا يتم تحويلها، مع الإبقاء على إجراءات حماية البيئة أثناء ممارسة النشاطات	دراسات التأثير على البيئة
٤	السكة الحديدية	المحافظة على نفس المسار المتبع حاليا مع التأكيد على ترك واحترام مسافة الأمان المقدرة بـ ٢٥ م من الجهتين	مخطط التهيئة العامة
٥	منجم الفوسفات	توجيه التوسع العمراني نحو الشمال تجنباً لتوسع المدينة على أراضي الاحتياطيات المنجمية	مخططات شغل الأراضي الخاصة بالتوسع العمراني
٦	أنابيب الغاز العابرة للمتوسط	ضرورة ترك واحترام مسافة الأمان المقدرة بـ: ٧٥ م من كل جهة	مخطط التهيئة الإقليمية
٧	مصببات الصرف الصحي	اقتراح إنجاز محطة تصفية بالجهة الشرقية للمدينة	مشروع قطاعي (وزاري)
٨	المفرغة العمومية	التأكيد على موقع المفرغة وتخصيصه لهذا الغرض	لا توجد آلية محددة للتنفيذ

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بئر العاتر، ٢٠٢٠.

من خلال تحليل توصيات المخطط التوجيهي؛ يتضح أن هذا الأخير قد وُجّه لتحقيق أهداف تتعلق بالتنمية العمرانية والاقتصادية للبلدية، وتجاهل لحدي كبير البعد البيئي لوضع حلول للمشاكل التي تعاني منها المدينة.

١.١ دور مخططات شغل الأراضي لبلدية بئر العاتر في حماية البيئة:

يحدّد المخطط التوجيهي نوع التدخل العمراني والمدى الزمني لمخططات شغل الأراضي التي تتحكم بدورها في البرمجة العمرانية الكمية، وبالنظر للوضعية العمرانية لمدينة بئر العاتر من ناحية التغطية بمخططات شغل الأراضي يمكن القول بأن هناك تأخر كبير في برمجة الدراسات العمرانية ناهيك عن تجسيد المشاريع المنبثقة عن هذه الدراسات، فقد استفادت البلدية من ٦

مقرية من أحياء سكنية جماعية، واللافت للانتباه أن هذه المحطات لا تحترم المسافات الأمنية اللازمة التي تفصلها عن المباني المخصصة للاستعمال السكني، ويتمثل تهديد هذه المحطات في خطر احتراق المواد القابلة للاشتعال كالكوقود والغاز المميع وغاز البوتان.

٤.٩. السكة الحديدية:

تتمد من منجم الفوسفات ببلدية بئر العاتر الى غاية ميناء ولاية عنابة بشمال البلاد، وهي مخصصة لنقل مادة الفوسفات المعالج لغرض تسويقها انطلاقاً من ولاية عنابة، تمر هذه السكة الحديدية بجوار عدة أحياء سكنية من الجهة الشرقية والشمالية للمدينة على طول ٦,٧٠ كلم، وتشكل تهديداً لسلامة المارة من السكان خاصة مع انعدام ممرات أمنة وعدم وجود الحماية على جانبيها، بالإضافة للضجيج الناتج عن احتكاك العربات أثناء نقل الفوسفات.

٥.٩. منجم الفوسفات:

يعتبر منجم الفوسفات من العناصر المساهمة في نمو المدينة، خاصة باستقطاب اليد العاملة من مختلف ولايات البلاد، ويعود تاريخ اكتشاف الفوسفات بمنطقة جبل العنق ببئر العاتر الى سنة ١٨٩٤، وحاليا تسهر شركة مناجم الفوسفات على تسيير المركب المنجمي المكون من عدة وحدات صناعية لمعالجة مادة الفوسفات، وتقدر طاقة الإنتاج من ١ الى ١,٧٠ مليون طن سنوياً، ويقارب احتياط الفوسفات بالمنطقة حوالي ٢,٨ مليار طن، ومن المعروف أن النشاطات المنجمية كغيرها من نشاطات استغلال الموارد الطبيعية لها تأثير على البيئة لاسيما الغلاف الجوي والمياه الجوفية.

٦.٩. أنابيب الغاز العابرة للمتوسط:

بداية دخول تصدير الغاز الجزائري نحو ايطاليا عبر الأنابيب كانت سنة ١٩٨٣، وتقدر طاقة الترمين بـ ١٣ مليار م^٣ سنوياً من الغاز الطبيعي باتجاه السوق الإيطالية حتى أفق سنة ٢٠٣٠، وتمتد هذه الأنابيب من منطقة حاسي الرمل باتجاه دولة ايطاليا عبر البحر المتوسط، وتقطع إقليم بلدية بئر العاتر بمحاذاة النسيج العمراني من الجهة الشرقية على بعد ٩٢٠ م، وكانت في البداية عبارة عن أنبوب واحد وتم تدعيمها لتصبح حالياً ثلاثة أنابيب بقطر ١٢٢٠ ملم لكل أنبوب، وتشكل خطراً على البيئة خاصة في حالة الانفجار أو الحريق.

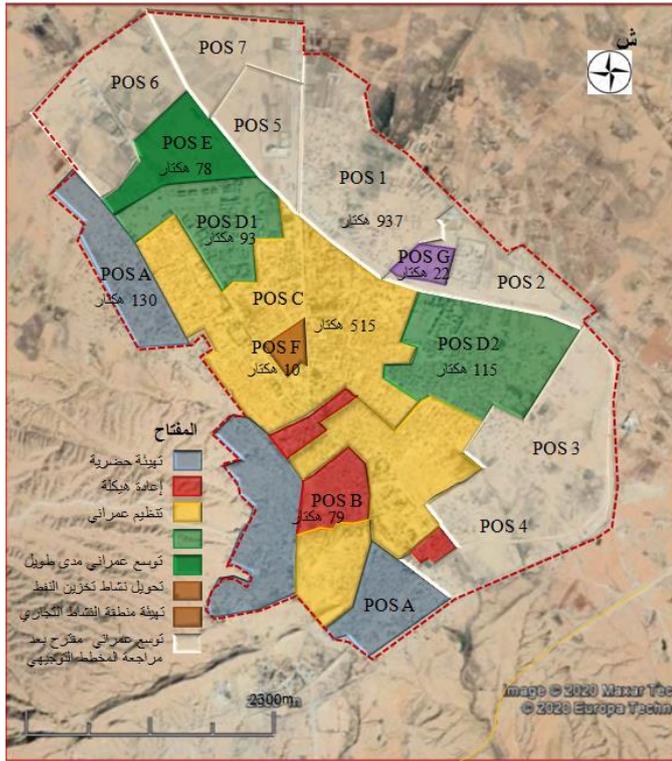
٧.٩. مصببات الصرف الصحي:

يبلغ عدد مصببات الصرف الصحي غير المعالجة ٦ مصببات، موزعة على حدود المدينة من الجهة الشرقية والجهة الشمالية والجهة الشمالية الغربية عبر أنابيب إسمنتية تتراوح أقطارها من ٠,٦٠ م الى ١,٢٠ م، تنقل المياه المستعملة وتصرفها نحو الفضاء المفتوح بشكل عشوائي تنتقل المياه المستعملة من خلاله الى الأودية والمجاري المائية وتؤثر سلباً على المحيط والأراضي الفلاحية المجاورة وسكان المناطق المحيطة بالمدينة والمقدر عددهم بـ ٢٢٠٠ نسمة.

٨.٩. المفرغة العمومية الخاصة بالنفايات الحضرية:

تتواجد مفرغة عمومية خاصة بالنفايات الحضرية الصلبة والنفايات الهامدة بالجهة الجنوبية الشرقية على مسافة ١ كلم من المحيط العمراني وتربع على مساحة ٤٠ هكتار، وهي مسيرة من طرف مصالح البلدية وتمت تهيئتها سنة ٢٠٠٩ لتصبح مفرغة عمومية مراقبة إلا أن المشروع لم يكتمل وبقيت مفتوحة على الفضاء الخارجي.

مخططات شغل أراضي لهذا الغرض، مما يوحي بإهمال البعد البيئي في كثير من الجوانب البرمجية التي تدخل ضمن المهام والأهداف الرئيسية لأدوات التعمير.



شكل (٤): يبين توزيع مخططات شغل الأراضي بمدينة بئر العاتر

المصدر: Google Earth ومعطيات المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، ٢٠٢٠

إن أدوات التعمير بمدينة بئر العاتر حافظت على دورها التقليدي الذي يستند على البرمجة والتخطيط الحضري، وقد بينت الدراسة الميدانية ضعف دور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إدماج البعد البيئي ضمن التوجهات المتعلقة بمخططات شغل الأراضي، كما وضحت تخصيص مخططات شغل الأراضي لعمليات التوسع العمراني والتهيئة الحضرية بعيدا عن معالجة المشاكل البيئية التي تعاني منها المدينة.

جدول (٤): يبين أبرز النتائج والفجوات المتعلقة بنقص حماية البيئة

أهم نقاط الضعف في حماية البيئة	
- عدم إدراج حماية البيئة ضمن المستويات العليا من المنظومة (التخطيط الاستراتيجي) بعيدا عن الأهداف النظرية لحماية البيئة	منظومة التخطيط المجالي
- يتميز بمقاربة تُغلب حاجة الاقتصاد والتنمية على مقتضيات حماية البيئة - عدم الأخذ بعين الاعتبار ما تتضمنه الدراسات البيئية في توطین النشاطات الصناعية والتجارية - محدودية المخطط في حماية البيئة والاقتصار على وضع اللوائح والإرشادات المتعلقة بحماية السكان	المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- توجيه الدراسات لعمليات التوسع العمراني والتهيئة الحضرية - إغفال البعد البيئي في مختلف مراحل التعمير التي تغطيها مخططات شغل الأراضي - نقص في إعداد الدراسات خاصة تلك المتعلقة بجوانب تخص حماية البيئة	مخططات شغل الأراضي

المصدر: إعداد الباحث، ٢٠٢٠

الخلاصة والتوصيات:

خُصّ البحث لاختلاف وتباين الفكر النظري لحماية البيئة مع الأطر القانونية والآليات التخطيطية المطبقة في الجزائر، فقد بين البحث ضعف

دراسات تغطي مساحة ٦٠٦ هكتار منها ثلاثة دراسات خاصة بالتوسع العمراني وثلاثة دراسات خاصة بتهيئة وتنظيم الأحياء السكنية الموجودة، كما أفرزت مراجعة المخطط التوجيهي على استحداث ٧ مخططات شغل أراضي جديدة تهدف لتسيير وضبط التوسع العمراني حتى أفق سنة ٢٠٣٤، مع الاحتفاظ بنفس أهداف مخططات شغل الأراضي الأصلية، ويمكن تلخيص هذه الوضعية في الجدول الآتي:

جدول (٣): وضعية إعداد مخططات شغل الأراضي لبلدية بئر العاتر

رقم المخطط	المساحة (هكتار)	نوع التدخل العمراني	سنة الدراسة	نسبة المساحة المدروسة	التوصيات المتعلقة بحماية البيئة
المخطط A	١٣٠	تهيئة حضرية لأحياء سكنية موجودة	2010	%٦١	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط B	٧٩	إعادة الهيكلة لحي سكني فوضوي	/	/	/
المخطط C	٥١٥	تنظيم عمراني لأحياء سكنية غير منظمة	٢٠٠٥	%١٥	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط D ₁	93	توسع عمراني على المدى المتوسط	1999	%١٠٠	تم اقتراح حديقة عمومية بالمخطط ومساحات خضراء
المخطط D ₂	115	توسع عمراني على المدى المتوسط	٢٠٠٢	%١٠٠	أشار تقرير الدراسة الى بعض الإجراءات البسيطة لحماية البيئة
المخطط E	7٨	توسع عمراني على المدى البعيد	٢٠١٣	%١٠٠	أشارت الدراسة للاحتفاظ بالمساحات الخضراء الموجودة من قبل
المخطط F	10	تحويل نشاط تخزين النفط	/	/	/
المخطط G	22	تهيئة منطقة النشاط التجاري	/	/	/
المخططات من ١ إلى ٧	٩٣٧	توسع عمراني على المدى القريب والمتوسط والبعيد	/	/	/

المصدر: تقرير المخطط التوجيهي ومعالجة الباحث، ٢٠٢٠

من خلال تحليل المعطيات الواردة في الجدول يتضح أن مخططات شغل الأراضي المصادق عليها لم تغط سوى ٥٣% من المساحة المبرمجة لذلك، كما تجدر الإشارة إلى أن ثلاثة مخططات من أصل ستة مخططات مصادق عليها خصّصت للتوسع العمراني بتوظيف الفضاءات اللازمة لقطاع السكن والمرافق العمومية الضرورية تحسبا للزيادة السكانية المتوقعة، بينما تم القيام بثلاثة دراسات عمرانية لبعض الأحياء السكنية لغرض التهيئة الحضرية وإنجاز بعض المشاريع مثل تجديد شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكة الصرف الصحي وتهيئة المساحات وتعبيد الطرقات، وهو ما يقلل من أهمية هذه الدراسات ويجعلها تقتصر على اقتراح مشاريع للتهيئة أو استعمالها لتسوية الوضعية القانونية للسكنات المنجزة بطريقة غير قانونية. كما يلاحظ بأن القطاعات العمرانية التي تقع ضمن مجالاتها بعض المنشآت المهددة للبيئة لم يتم دراستها بعد، وهو الأمر الذي يفسح المجال للمبادرات الخارجة عن منظومة التخطيط الحضري لمعالجة الممارسات السلبية التي تعيق مسألة حماية البيئة، كما أن مراجعة دراسة المخطط التوجيهي لم تضيف الشيء الكثير للدراسة الأولى باستثناء تحديد مجالات التوسع العمراني حتى أفق سنة ٢٠٣٤ ببرمجة

- [٩] **الأمم المتحدة**. "ورقة السياسات رقم ٨: الأيكولوجيا الحضرية والقدرة على الصمود"، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، اندونيسيا، ٢٠١٦. <http://habitat3.org/wp-content/uploads/Policy-Paper-8-Arabic.pdf>
- [١٠] زغير الأسدي صلاح هاشم، مطر قاسم، يحي أحمد. "دور التخطيط العمراني في حماية البيئة الحضرية من النفايات المنزلية (دراسة حالة حي المكرمة في النجف الأشرف)"، مجلة آداب الكوفة، المجلد ١، (العدد ٣٢)، (٢٠٠٧).
- [١١] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٤٩، سنة ١٩٩٠، ص. ١٥٦٧.
- [١٢] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ٤٣، سنة ٢٠٠٣، ص. ٩.
- [13] **Herbert George Andrewartha, Birch Louis Charles**. *The Distribution and Abundance of Animals*. Chicago Press, University of Chicago, 1954. URL: [https://www.caryinstitute.org/news-insights/definition-cology,\(05/01/2020\)](https://www.caryinstitute.org/news-insights/definition-cology,(05/01/2020)).
- [14] **Pierre André, Claude-E Delisle, Jean-Pierre Revéret**. "L'évaluation des impacts sur l'environnement: Processus, acteurs et pratique pour un développement durable", *Presses Internationales Polytechnique*, Canda, (2010).
- [15] **SIDI BOUMEDINE Rachid**. *l'urbain dans le monde arabe, politique, instruments et acteurs*. édition: CNRS Paris, 1999

شكرو تقدير:

الحمد لله، وبعد:

أتقدم بخالص الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور: صالح بوشمال أستاذ التعليم العالي بجامعة أم البواقي - الجزائر على كل الجهود والدعم الذي خصّني به في عدة مجالات بحثية، كما لا يفوتني في هذا المقام أن أنوه بكل المساعدات التي حظيت بها من طرف القائمين على مصالح التعمير لبلدية بئر العائر في توفير المعطيات والمخططات التي وضعوها تحت تصرفي.

الإطار التشريعي لحماية البيئة وعدم مواكبته لمتطلبات التنمية المستدامة، كما خلّصت الدراسة الميدانية لمحدودية المخطط التوجيهي للبيئة والتعمير في وضع الخطط والبرامج الضرورية للحدّ من التلوث البيئي، وبيّنت بعض التأخر والنقص في تغطية المحيط العمراني بمخططات شغل الأراضي خاصة تلك الموجهة لقطاعات عمرانية تشهد تهديدات ومخاطر بيئية، وعليه يقدم البحث بعض التوصيات لمعالجة الاختلاف الملاحظ والنقص المسجّل على دور البعد البيئي لأدوات التعمير في حماية البيئة كما يلي:

- القيام بإصلاحات على منظومة التشريع البيئي حتى تصبح متجانسة مع منظومة التخطيط الإقليمي والحضري.

- التأكيد على مسألة حماية البيئة ضمن الدراسات العمرانية خاصة في إطار المخططات التوجيهية للبيئة والتعمير، بالعمل على إثراء وتوسيع مضمون هذه المخططات ليشمل مختلف الجوانب المرتبطة بحماية البيئة كإدراج مخططات التعمير الأيكولوجي ومخططات النجاعة البيئية.

- تعزيز أهداف مخططات شغل الأراضي بما تتماشى مع توصيات المخططات التوجيهية للبيئة والتعمير لاسيما في معالجة الإشكاليات الموجودة، وإدراج البعد البيئي في التعمير المستقبلي.

- إعادة النظر في دراسات التأثير على البيئة وجعلها متوافقة مع منظومة التخطيط الحضري.

المراجع

- [١] أبو العلا عبد القادر محمد. "البيئة والحفاظ عليها من منظور إسلامي"، الدورة التاسعة عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالشارقة، (٢٠٠٩). <http://awqafshj.gov.ae/ar/download.aspx.pdf>
- [٢] الحيدري، علي. "التصميم الحضري، الهيكل والدراسات الميدانية". مكتبة مديولي، القاهرة، ٢٠٠٢. ص ٥١.
- [٣] التيجاني، بشير. *التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر*. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠. ص ٩٨.
- [٤] حيدر ماجد حسن. "أثر القوانين والتشريعات التخطيطية على كفاءة المخطط الأساسي للمدينة"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، (العدد ٢٨)، (٢٠١٤).
- [٥] سعيدوني معاوية. "أزمة التّحديث والتّخطيط العمراني في الجزائر: جذورها، واقعها، آفاقها"، مجلة عمران، المجلد ٤، (العدد ١٦)، (٢٠١٦).
- [٦] عمورة، عمار. *الجزائر بوابة التاريخ: ما قبل التاريخ إلى ١٩٦٢ الجزائر عامة*. دار المعرفة، الجزائر، ٢٠١٠. ص ١٥٢.
- [٧] غونتر هندال GUNTHER HÄNDEL. "إعلان مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية (إعلان استكهولم ١٩٧٢ وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية ١٩٩٢)"، مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي، ٢٠١٢. https://legal.un.org/avl/pdf/ha/dunche/dunche_a.pdf
- [٨] مشان، عبد الكريم. دور نظام الإدارة البيئية في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير. بسكرة: جامعة بسكرة، ٢٠١٣. ص ٣٤.